

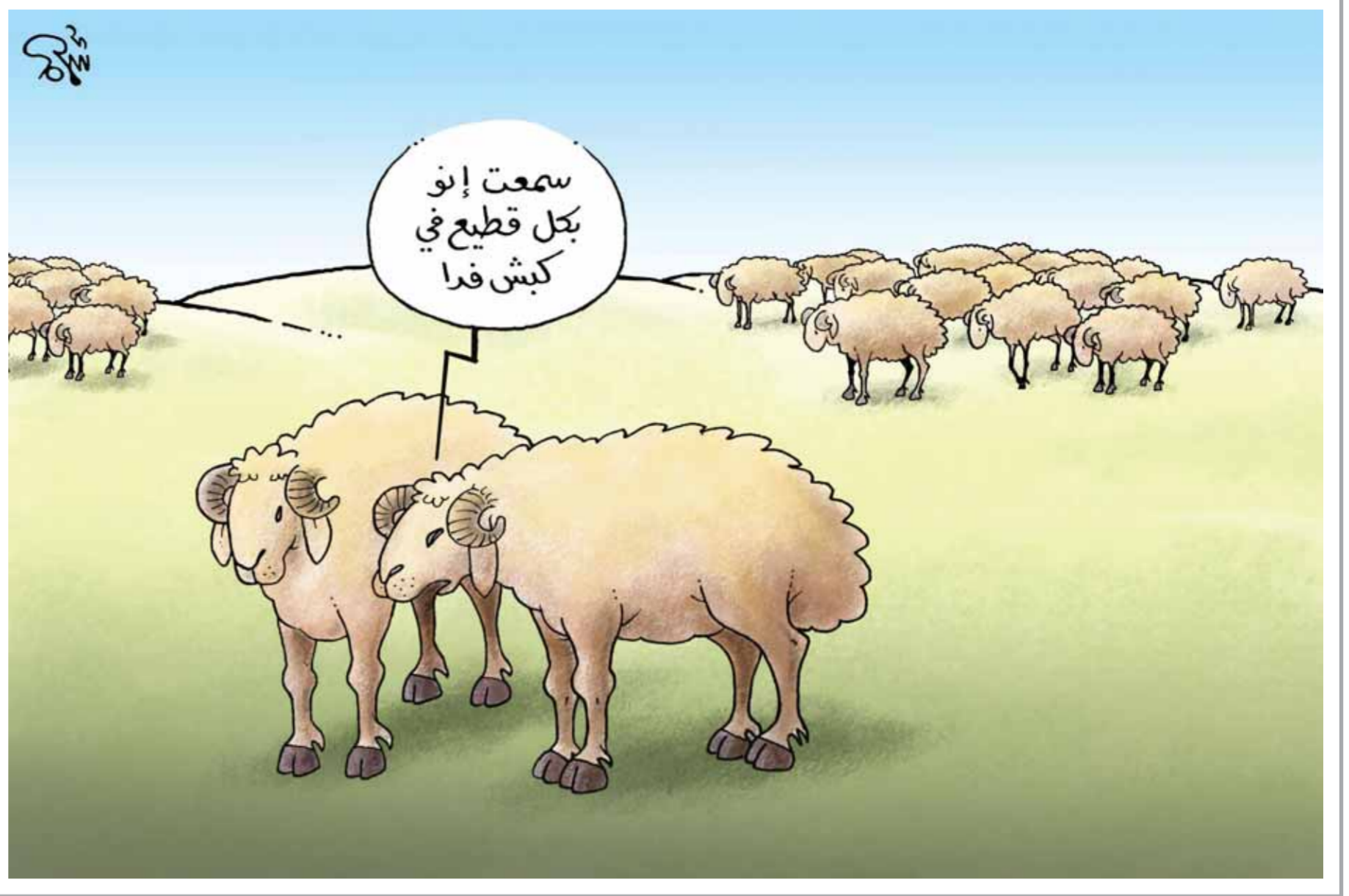
## كلمة ونص

## ثمن الروتين!

محمود الصالح

يبدو أن البعض من عناصر الأجهزة التنفيذية، يعتقد أنه بالتنفيذ الحرفي لقرارات الحكومة وتعليماتها يحقق المصلحة العامة. لكنه من حيث لا يدري هو «يخرب» ويضر المصلحة العامة، والصورة والأمانة أكثر من أن تعد أو تحصى، ونقدم مثالا على ذلك، وجود عشرات الآلات اللازمة لقص الأعشاب وتقليم الأشجار ورعاية المسائل من رش مبيدات وغيرها تعمل على البنزين وهي مخصصة لخمس مشاتل في مديرية الحداثق في محافظة دمشق، وجميع هذه الآليات أصبحت الآن بعد تخفيض مخصصات المحروقات محددة بكمية ٢٥ لتراً من البنزين شهرياً...! نعم هذه ليست طرفة نوردها بل حقيقة موجودة يعاني منها القاطنون على العمل في مشاتل دمشق، والسؤال: لو اعتبرنا هذه الكمية دواءً ويجب أن يعطى لهذه الآليات بالقطارة فهل يكفيها لمدة شهر كامل؟ وماذا لو تمت مقارنة الكمية مع مخصصات سيارة ابن أي مسؤول؟ هل يقبل أن تكون أقل من ٥٠٠ لتر شهرياً؟

الأمر الأكثر غرابة أن هناك عدداً بسيطاً من الآليات الثقيلة (تركسات - بوكيات) موجودة في المشاتل وتقوم يومياً بأعمال جبارة وتنام في مشتل قريب من ركن الدين، ومنه تنطلق صباحاً لمهامها، تصورا أن هذه الآليات ملزمة بشكل يومي ومنذ الصباح في التوجه من ركن الدين إلى مجمع كرسوسة لتعبئة مخصصاتها اليومية من المازوت والعودة إما إلى المشاتل وإما إلى مهمة أخرى، وهي مضطرة أن تسلك جميع شوارع المدينة وتزيد في الازدحام، وتقضي أكثر من ساعة في الذهاب ومثلها في الإياب وثالثة بانتظار الدور في مستودع المحروقات التابع للمحافظة في كرسوسة للحصول على المازوت، وبذلك نخسر يومياً ٢ ساعات في الحد الأدنى من الزمن في عمل هذه الآليات ونسب الازدحام غير مبرر لآلية ثقيلة في شوارع المدينة، وتخسر كمية من المحروقات التي حصلت عليها. والسؤال محافظة دمشق: أليس من الأجدي أن نضع خزانا صغيراً للمازوت في المشتل ويسلم الآليات الثقيلة يومياً مخصصاتها في المكان عينه؟



## برعاية الرئيس الأسد.. نميس يفتح الهيئة العامة لمشفى الأطفال في طرطوس



## طرطوس - الوطن

الصحة الثلاثية للأطفال في طرطوس وريفها، حيث يتألف من ستة طوابق تتضمن الإسعاف والعناية المشددة وبقية الأقسام وهو قريب من مشفى التوليد وهذه ميزة تمكننا من معالجة الأطفال حديثي الولادة.

وأشار المدير العام للهيئة العامة لمشفى الأطفال بطرطوس ياسر جوربة إلى أن الهيئة هي الوحيدة التابعة لوزارة الصحة على مستوى القطر وهي على مستوى متخصص وعال جداً وتشمل الكثير من التخصصات منها الأورام والهضمية والجراحات الخلقية والعامة، موضحاً أن المشفى بسعة ١٠٠ سرير و٤٠ حاضنة ومساحته الإجمالية تصل إلى ٦/٧ آلاف متر مربع ويتكف بتجاوز مليار ومئتي مليون ليرة وأنه بات جاهزاً متوقعاً أن يبدأ بنقل قسم الأطفال في مشفى الباسل إلى هذا المشفى بعد شهر وتباعاً وهكذا القسم الحواصن في مشفى التوليد.

برعاية الرئيس بشار الأسد افتتح رئيس مجلس الوزراء عماد خميس يوم أمس الهيئة العامة لمشفى الأطفال بطرطوس بحضور وزير الصحة نزار يازجي والنقل على محمود والحافظ وأمين الفرع. وأكد وزير الصحة خلال الافتتاح أن محافظة طرطوس كانت تتقرب لمشفى للأطفال رغم الحجم الكبير للمنطقة واحتياجاتها لهذا النوع من المشافي ما دفع الدولة لإقامة هذا الصرح الطبي، مبيناً أنه تم استكمال نواقص المشفى خلال السنتين الماضيتين بإياد وطنية إنشائية بامتياز، مشيراً إلى أنه كان هناك متابعة جديّة حديثة للوصول إلى الافتتاح هذا اليوم. ولفت يازجي إلى أن المشفى سيقدم خدمة علاجية كاملة، وقال: ونحن نعرف أن المشافي تقدم رعاية صحية أولية وثانوية وهذا المشفى يقدم الرعاية

## ١,٥ مليار ليرة إيرادات النقل البحري في ٨ أشهر محلا لـ«الوطن»: دراسة لإنشاء مدينة صناعية بحرية.. وتوجهات لزيادة عدد السفن السورية

## اللاذقية - الوطن

المؤسسة كادراً مؤهلاً ذا خبرة عالية، إضافة إلى إجراء عمراء لسفن المؤسسة من صيانات دورية وتحويض، وفق المتطلبات والمقاييس البحرية العالمية حفاظاً على الجاهزية الفنية والملاحية مشيراً إلى أنه قد تم إجراء العمرة للسفينتين /فينيقيا - لاوديسيا/ وحالياً يتم العمل على تخصيص الاعتماد اللازم لإجراء عمرة السفينة سورية.

وبين محلاً أن المؤسسة تعمل على دراسة مشروع إنشاء أحواض بناء وإصلاح السفن على الساحل السوري، مشيراً إلى تكليف لجنة لدراسة إنشاء المدينة الصناعية البحرية مضمناً: نحن الآن في طور تخصيص المساحة الملوك من قبلها والتنوع في السفن «تجارية، البحرية» عمل المؤسسة بذلك بالتنسيق مع غرفة المتطلبات سوق النقل البحري العالمي وفق توجهات الحكومة بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أن المؤسسة تمتلك ثلاث سفن حديثة وهي «السفينة سورية MV SOURIA» وهي سفينة بضائع عامة ومقالات GENERAL CARGO بحمولة تقريبية ١٣٠٠ طن، والسفينة لاوديسيا MV LAODICEA وهي سفينة بضائع عامة ومقالات GENER-

ما تسبب بصعوبات كبيرة في تسديد ثمن قطع التبدل والإصلاح وغيرها، مع ارتفاع تكاليف التشغيل بسبب زيادة العمولات نتيجة للجوء للوسطاء والوكلاء في تأمين مستلزمات وقود السفن وفي إجراء عمليات التحويل المالية، إضافة إلى عدم التزام العديد من مؤسسات القطاع العام بالرسوم (٤٥٠) والتعاميم ذات الصلة بما يخص حصرية نقل بضائع القطاع العام بحراً عن طريق المؤسسة أو بموافقتها.

وكشف مدير عام مؤسسة النقل البحري، عن العمل في الوقت الحالي على صياغة قانون متكامل للركب البحر بالتنسيق مع غرفة الملاحية وذلك وفق القوانين والأنظمة البحرية الدولية المعمول بها وهذا العمل يتطلب جهداً وقتاً كبيرين، لافتاً إلى زيادة مرونة القوانين المتعلقة بعمل المؤسسة وذلك لتنماشى مع متطلبات سوق النقل البحري العالمي الذي تحكمه قوانين وأعراف بحرية عالمية، منها بأن المؤسسة تعمل على تدريب كوادرها وفق المتطلبات العالمية حفاظاً على مستوى أداء

وعن الخطط الاستثمارية، ذكر محلاً أن تدريب وتأهيل كوادر الركب المبحر يتم وفق المتطلبات والشروط البحرية العالمية إذ تمتلك

كشف مدير عام مؤسسة النقل البحري حسن محلا لـ«الوطن»، عن تحقيق المؤسسة إيرادات بما يتجاوز ١,٥ مليار ليرة سورية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، لافتاً إلى تنفيذ ما نسبته ٣٩ بالمئة من خطة المؤسسة الاستثمارية خلال المدة نفسها.

وأضاف محلاً: إن كمية البضائع المنقولة على سفن المؤسسة السورية للنقل البحري منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر آب الماضي، بلغت ١٩٥٢٦٤ طناً، بنسبة تنفيذ تجاوزت ١٠٠ بالمئة لعام ٢٠١٩.

وعن الصعوبات ومعوقات العمل، أكد محلاً أن العقوبات الجائرة المفروضة على سورية وعلى المؤسسة وسفنها وخاصة الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية عام ٢٠١٥، أدت إلى مقاطعة الكثير من شركات التأمين العالمية والشركات التجارية التي تعنى بالعمل البحري من التعامل مع المؤسسة، مضيفاً: إن من بين الصعوبات أيضاً مقاطعة الكثير من الشركات الصانعة والموردة لمستلزمات السفن وقطع الغيار وشركات تزويد الوقود من التعامل مع المؤسسة.

ولفت محلاً إلى صعوبة التحويلات البنكية

## في اللاذقية.. جرائم «بين الأقرباء» على فيس بوك وواتساب

# رئيس فرع الأمن الجنائي لـ«الوطن»: القبض على عصابة خطيرة تنتحل الصفة الأمنية زوج «يهكر» صفحة زوجته ويرسل للآخرين رسائل مخلة بالآداب

## اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف رئيس فرع الأمن الجنائي في اللاذقية العقيد عدنان اليوسف لـ«الوطن»، عن القبض على عصابة خطيرة امتنعت سلباً بواجبات ألية على طريق اللاذقية- جبلة، مؤكداً أنه تم تنظيم الضبط اللازم بحق أفراد العصابة «٥ أشخاص» الذين اعترفوا بجرائمهم وتم تقديمهم إلى القضاء المختص أصولاً. وبين العقيد اليوسف أن أفراد العصابة عمدوا إلى سلب الدراجات على أو تستراد اللاذقية جبلة ليلاً، بانتحالهم الصفة الأمنية واستخدامهم السلاح وسيارة نوع مرسيدس خلال عملية السلب، مضيفاً إنه تم القبض عليهم ومصادرة ما بحوزتهم من سلاح وغيره من ذخائر ومخدرات.

وحول مكافحة جرائم المعلوماتية في اللاذقية، بين اليوسف أنه يتم العمل على منع وكشف وقمع الجريمة الإلكترونية وفق شكاوى يتقدم بها أي شخص متضرر ليصار إلى التحقيق بالأمر وكشف الجريمة وفق الإجراءات القانونية، منها بأنه وخلال الأشهر الخمسة الماضية تم كشف عدة جرائم إلكترونية منها ما يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي وأخرى بسرقة أجهزة هواتف محمولة ضمن المحافظة.

وفي معلومات حصرية لـ«الوطن»، كشف اليوسف ملابسات عدة جرائم إلكترونية للمرة الأولى في اللاذقية، ومنها، ادعاء السيدة «ن»، على حسابات وهمية في مواقع التواصل ومنها استغرام وفيسبوك مع رقم هاتف خلوي، بتهمته ابتزازها من قبل صاحب الحسابات بصور فاضحة لها وتهديدها بنشرها على الانترنت مقابل مبالغ مالية وإقامة علاقة غير شرعية معه، مؤكداً أنه خلال البحث تم التعرف على الشخص «ع، ن» وإلقاء القبض عليه وتحويله إلى القضاء المختص.

وفي جريمة مشابهة، ادعت السيدة «ح، ع» بتشهير وتشويه سمعتها أمام زوجها والمجتمع ونشر أخبار تمس



شرفها على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أرقام مجهولة على تطبيق واتساب، وذكر اليوسف أنه بالبحث والتحري تبين أن الفاعلن هما أختا زوجها «ه، م»، «ل، م»، اللتان تبتزانهما لخلافات عائلية، ليصار إلى تحويلهما إلى القضاء بشكل أصولي.

كما تم القبض على «مجرم الكتروني»، قام بابتزاز السيدة «ل، أ»، على رقمها الخلوي من خلال تطبيق واتساب، بإرساله لها رسائل مخلة بالآداب وخادشة للحياء للتشهير بسمعتها، ومجرمين آخرين تم الكشف عنهما بعدما عملا على ابتزاز سيدة عبر الهاتف الخلوي وتهديدها بالخطف والقتل في حال عدم دفعها مبلغ مالي معين، ليتبين أنهما على خلاف مادي قديم مع ابنتها.

و«دعت، ح، ع»، بإقدام شخص مجهول على قرصنة «تهكير»، صفحاتها الشخصية على فيس بوك والتحدث مع

## القبض على شخص وزوجته يسرقان بأسماء وهمية أجهزة خلوية بقيمة ٣ ملايين ليرة

أصدقاؤه بكلمات مخلة بالآداب العامة بقصد الإساءة لسمعتها، وبتابعه الصفحة تم الكشف عن مستخدمها والذي تبين أنه زوجها وقام بفعلته بسبب خلافات زوجية سحب اعترافه بعد القبض عليه ومصادرة الهاتف والحاسب الذي استعمله بعملية التهكير. وفي جريمة إلكترونية سببها الغيرة، قامت المدعوة «أ، ع»، بابتزاز السيدة «أ، د»، عبر رسائل نصية عادية ورسائل واتساب تتضمن تشهيراً بالسمعة والسب والشتم والتهديد بالخطف لها ولابنتها، وذلك للانتقام بدافع غيرة الأولى على صديقتها بعد معرفتها بأنه كان على علاقة سابقة بالسيدة المذكورة قبل ٦ سنوات، علماً أن العلاقة قديمة والسيدة حالياً متزوجة منذ خمس سنوات.

ولغاية انتقامية، أقدم «ز، ن»، على ابتزاز الشابة «ي،

نصب وغش في بيع المكياج و«وصلات شعر» رموش اصطناعية، وغيرها من الأغراض النسائية من قبل سيدة تتبع أدوات تجميل مزيفة على الانترنت على خلاف الواقع، بموجب اسم مستعار وهوية صائغة لمواطنة أخرى، ليتم القبض عليها وتحويلها إلى القضاء.

أحد الجرائم الإلكترونية الغربية، تتمثل بإقدام شاب بالادعاء على حساب وهمي بموقع فيس بوك يحمل اسم فتاة، كان قد أرسل إليه صوراً مخلة بالآداب، ليتبين أنه صديقه ويقوم بهذا الفعل مع عدة أشخاص بقصد المنفعة المادية بعد تهديد الضحايا بنشر صورهم على صفحات أصدقائهم في فيس بوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي.

في حين ادعى المواطن «ح، م»، بسرقة صفحة النادي الرياضي الخاصة به على فيس بوك واستخدامها من قبل شخص مجهول قام بتكبرها، ليتم الكشف عنه والقبض عليه وإعادة الصفحة إلى صاحبه.

وأكد العقيد اليوسف أنه في مجمل الجرائم الإلكترونية تتم مصادرة جميع الأدوات المستخدمة في التهكير والتشهير بالسمعة والسب وغيرها من الجرائم، منها بأن جرائم المعلوماتية قاسمة على شكوى من المتضرر. وأضاف اليوسف: إن قسم مكافحة جرائم المعلوماتية يعمل على مراجعة أي شكوى من المواطنين ممن يتعرضون لجرائم سب وشتم وتشهير والابتزاز وانتحال صفة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي والانترنت عموماً، إضافة لمن يتعرضون لسرقة أجهزة خلوية ليتم البحث ومعرفة من يستخدم الجهاز وبالتالي الوصول للسارق.

وبين أنه تمت إعادة ١٦ جهازاً خلوية «مسرقة» ومفقوداً، وتسليمها إلى أصحابها، والقبض على شخص وزوجته يقومان باستخدام أسماء وهمية لسرقة أجهزة خلوية بقيمة ٣ ملايين ليرة سورية.

في المقابل، أكد رئيس فرع الأمن الجنائي، أن أي ادعاء كاذب يتم تقديمه إلى القضاء بعد ثبوت كذبه، ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه سواء معلوماتية أم غير معلوماتية.